(أ) تكلم ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي التي تشمل الأرجنتين، أوروغواي، البرازيل، بيرو، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كندا، كولومبيا، الولايات المتحدة. وتكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وأعلنت ألبانيا، أوكرانيا، أيسلندا، البوسنة والهرسك، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، صربيا، وكرواتيا تأييدها لبيانه.

(ب) مثَّل غواتيمالا وزيرُ خارجيتها.

(ج) تكلم ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي. وتكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وأعلنت ألبانيا، أيسلندا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، صربيا، كرواتيا تأييدها لبيانه.

(د) تكلم ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي. وتكلم نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وأعلنت أرمينيا، ألبانيا، أوكرانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، صربيا، كرواتيا تأييدها لبيانه.

(هـ) تكلم ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي. وتكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وأعلنت أرمينيا، ألبانيا، أوكرانيا، البوسنة والهرسك، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، صربيا تأييدها لبيانه. وتكلم ممثل ترينيداد وتوباغو باسم الدول الأعضاء الـ١٤ في الجماعة الكاريبية.

آسيا

١٨ - الحالة في تيمور - ليشتي

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن خمس جلسات تتعلق بالحالة في تيمور - ليشتي، بينها جلسة مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات[٥٤٠]، واتخذ قرارا واعتمد بيانا رئاسيا. واستمع المجلس إلى إحاطات من الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ورئيس تيمور - ليشتي، والممثل الخاص بالنيابة للأمين العام ورئيس البعثة. وركز المجلس على الجهود الرامية إلى نقل مهام البعثة إلى السلطات التيمورية تحضيرا لانسحاب البعثة بنهاية عام ٢٠١٢، وعلى الاستعدادات للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في النصف الأول من عام ٢٠١٢، وعلى عملية خفض عنصر الشرطة التابع للبعثة بعد الانتخابات، وعلى دور الأمم المتحدة في البلد بعد مغادرة البعثة. ولم تُعقد أي جلسات بشأن هذا البند في عام ٢٠١٣.

وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، مدد المجلس ولاية البعثة[٥٤١] حتى نهاية ذلك العام، وأقر خطة الأمين العام لخفضها الممرحل[٥٤٢]. وانسجاما مع توصية الأمين العام، أُنهيت البعثة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢[٥٤٣]. وأوفد المجلس بعثة إلى تيمور - ليشتي من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢[٥٤٤].

إحاطة بشأن التخطيط للمرحلة الانتقالية والتجديد النهائي لولاية البعثة

في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، أفادت الممثلة الخاص للأمين العام ورئيسة البعثة بأن تيمور - ليشتي قطعت أشواطا بعيدة في تعزيز السلام والاستقرار، وبأنه، في ضوء الحالة المستقرة عموما، تواصل التخطيط لإغلاق البعثة في نهاية عام ٢٠١٢ وتجري بالفعل مناقشة انخراط الأمم المتحدة في البلد لما بعد عام ٢٠١٢. وقدمت لمحة عامة عن الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في ١٧ آذار/مارس وأواخر حزيران/يونيه ٢٠١٢، على التوالي، وعن الدعم التشغيلي المقدم من البعثة في هذا السياق. وفيما يتعلق بالعملية الانتقالية للبعثة، أشادت الممثلة الخاصة بالجهود التي تبذلها الحكومة والبعثة للمضي في تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة، مشيرة إلى أن التحدي الرئيسي هو في التأكد من أن المؤسسات التي تتسلم مسؤوليات جديدة لديها ما يكفي من القدرات والتمويل للاضطلاع بها على نحو فعال[٥٤٥].

(٥٤٠) انظر S/PV.6714.

(٥٤١) لمزيد من المعلومات عن ولاية البعثة، انظر الجزء العاشر، القسم طاء، ”عمليات حفظ السلام“.

(٥٤٢) انظر القرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢).

(٥٤٣) انظر S/PRST/2012/27.

(٥٤٤) للحصول على معلومات عن بعثة مجلس الأمن إلى تيمور - ليشتي، انظر الجزء الأول، القسم ٣٤، ”بعثة مجلس الأمن“؛ والجزء الرابع، القسم الثاني، ”التحقيق في المنازعات وتقصي الحقائق“.

(٥٤٥) S/PV.6720، الصفحات ٢-٦.

وأبلغ رئيس تيمور – ليشتي المجلسَ بأنه، بعد عدد من المبادرات التي اتخذها مكتبه لمعالجة الأسباب الجذرية لأزمة عام ٢٠٠٦، بات السلام واقعا ملموسا في تيمور – ليشتي. ولئن اعترف بأنه ما زال يتعين القيام بالكثير، ذكرَ أن البلد ما كان ليقطع هذا الشوط البعيد لولا المساعدة السخية المقدمة من الأمم المتحدة عبر البعثة والوكالات والبرامج المتخصصة، فضلا عن شركائها الثنائيين والبلدان المجاورة. وعرض الإنجازات الرئيسية التي تحققت في فترة الـ ١٠ سنوات منذ أصبحت تيمور – ليشتي بلدا مستقلا، في مختلف المجالات بما فيها التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وشدد على إسهامات البعثة منذ إنشائها عام ٢٠٠٦، وبخاصة في مجالات المساعي الحميدة والأمن العام والعمل الشرطي. وأعلن أن الهدف، بحلول نهاية عام ٢٠١٢، هو اختتام مرحلة حفظ السلام وإقامة شراكة جديدة مع الأمم المتحدة، تستند إلى بعثة متواضعة تتلاءم خصيصا مع الاحتياجات والأولويات المحددة لتيمور – ليشتي، التي من المقرر أن تحددها الحكومة المنتخبة حديثا. وأعلن عن إنشاء لجنة رفيعة مستوى معنية بالمرحلة الانتقالية يرأسها هو بنفسه بدعمٍ من رئيس الوزراء والممثلة الخاصة؛ وأضاف أن التوافق الذي بدأ يبرز يكمن في منح الأمم المتحدة إمكان الاضطلاع بدورٍ يشمل تقديم الدعم لمواصلة تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وبناء قدرات مؤسسات القطاع الأمني، ولا سيما قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، وتقديم دعم متواصل في مجالات من قبيل الحكم والعدالة وحقوق الإنسان[٥٤٦].

ورحب المتكلمون عموما بالتقدم والاستقرار المستمرين المحققين إجمالا في تيمور – ليشتي واتفقوا على أن نجاح العملية الانتخابية في عام ٢٠١٢ سيكون بالغ الأهمية لكفالة انتقال سلس من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وأعرب متكلمون عدة عن تأييدهم للخطة الانتقالية المشتركة باعتبارها مثالا إيجابيا على التعاون بين حكومة تيمور – ليشتي والبعثة، ووافقوا على أن شكل انخراط الأمم المتحدة في البلد في المستقبل يجب أن توجهه وتمسك بزمامه حكومة تيمور – ليشتي المنتخبة حديثا[٥٤٧].

(٥٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ٦-١٢.

(٥٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (جنوب أفريقيا)؛ الصفحة ١٤ (الهند)؛ الصفحة ١٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (البرتغال)؛ والصفحة ١٨ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٣ (أذربيجان)؛ والصفحة ٢٤ (غواتيمالا)؛ والصفحة ٢٦ (الصين)؛ والصفحة ٢٧ (ألمانيا)؛ والصفحة ٢٨ (باكستان)؛ والصفحة ٣٢ (البرازيل)؛ والصفحة ٣٥ (أستراليا)؛ والصفحة ٤٠ (نيوزيلندا).

اختتام عمل البعثة؛ الفترة الانتقالية وفترة ما بعد البعثة

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام ذكر فيها أن ما يبرر انتهاء عمليات حفظ السلام في تيمور – ليشتي هو النجاح في بلوغ النقاط المرجعية الحيوية خلال ذلك العام. ومضى يقول إن إعادة تشكيل كامل قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي على الأخص في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر شكّلت اعترافا بأنها قادرة تماما على القيام بجميع المهام الشرطية في جميع أنحاء البلد، وأذنت بذلك ببداية خفض أفراد وموظفي البعثة. أما الحدث الرئيسي الآخر فكان إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي شُكلت على أساسها حكومة جديدة مُنحت فيها المعارضة السياسية حيزا للعمل ضمنه بما يتماشى والمبادئ الديمقراطية[٥٤٨]. ورغم الإعلان بأن الخفض المرحل للبعثة كان يسير على قدم وساق لإتمام الانسحاب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، فقد أقر الممثل الخاص بالنيابة بأن العمل على التحقيقات في القضايا المتصلة بالجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الخطيرة التي ارتُكبت عام ١٩٩٩ لن تستكمل بحلول نهاية ولاية البعثة. وشدد على أن تيمور – ليشتي ما زالت تواجه تحديات كثيرة، لكنه أعرب عن رأيه بأن بعثة حفظ السلام لم تعد تشكل الخيار الأفضل لدعم الجهود الرامية إلى مواجهة تلك التحديات. وختم قائلا إن الحكومة كانت قد أعربت عن رغبتها في إقامة علاقة عمل مبتكرة مع الأمم المتحدة بعد إغلاق البعثة ورأى أن الأولويات المتعلقة بالتنمية وبناء المؤسسات في تيمور – ليشتي ستتطلب التزاما متواصلا من المجتمع الدولي[٥٤٩].

وأبرز ممثل تيمور – ليشتي التطورات التي يشهدها البلد في مجالات مختلفة كالصحة والتعليم والديمقراطية المتعددة الأحزاب ومشاركة المرأة والتنمية الاقتصادية. وأشار إلى أن الحكومة أدخلت إصلاحات بالغة الأهمية على قطاعي الأمن والدفاع، وأنشأت مؤسسات جديدة بينها لجنة مستقلة للخدمة المدنية ولجنة لمكافحة الفساد، وعززت قطاع القضاء بهدف توطيد الحكم الرشيد وسيادة

(٥٤٨) انظر الرسالة الموجهة من رئيس تيمور – ليشتي إلى الأمين العام S/2012/736، المرفق).

(٥٤٩) S/PV.6859، الصفحات ٢-٦.

القانون. وإذ أقرَّ بأن نجاح تيمور – ليشتي هو أيضا نجاح للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ذكرَ أن تيمور – ليشتي، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، ستواصل تبادل الخبرات والدروس المستفادة، كما تفعل من خلال مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، وهي ستواصل المساهمة بطريقة متواضعة في بعثات الأمم المتحدة ووكالاتها[٥٥٠].

وحيَّى المتكلمون عموما استمرار التقدم المحرز نحو تحقيق وضع سياسي آمن ومستقر في البلد كما يتضح من نجاح الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي قبلت جميع الأحزاب بنتائجها وأيدت شرعيتها. ورحب متكلمون عدة بإعادة تشكيل كامل قوة الشرطة الوطنية التي أثبتت قدرتها على ضمان الأمن الداخلي[٥٥١]. وأقر بعض المتكلمين بأن بعثة مجلس الأمن التي أُوفدت إلى تيمور – ليشتي من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر شكلت فرصة سانحة للتحقق مباشرة من التقدم المحرز[٥٥٢]. وفيما يتعلق بمواصفات وجود للأمم المتحدة في البلد بعد مغادرة البعثة، أعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم لطلب حكومة تيمور – ليشتي إقامة علاقة عمل مبتكرة للتعاون مع الأمم المتحدة في فترة ما بعد البعثة، تركز على تعزيز المؤسسات وتطويرها[٥٥٣]. وأعرب بعض المتكلمين عن آراء إيجابية بشأن إزالة بند الحالة في تيمور – ليشتي من جدول أعمال مجلس الأمن[٥٥٤].

البيان الرئاسي السابق لمغادرة البعثة

بموجب بيان رئاسي مؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أقر مجلس الأمن، في سياق إتمام ولاية البعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بأهمية إسهام البعثة في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في تيمور – ليشتي، بما في ذلك من خلال عملها على تعزيز قدرات الشرطة الوطنية. وإذ أثنى المجلس على حكومة جميع التيموريين لتعاونها الثابت وشراكتها مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري منذ إنشاء البعثة، لاحظ أن حكومة تيمور – ليشتي كانت قد أشارت إلى أن الأمم المتحدة ستظل شريكا هاما في المرحلة الجديدة لتنمية البلد[٥٥٥].

(٥٥٠) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(٥٥١) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ١٣ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٣ (أذربيجان)؛ والصفحة ١٥ (غواتيمالا)؛ والصفحة ١٨ (الصين)؛ والصفحة ٢٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٥ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٦ (الهند)؛ والصفحة ٢٧ (البرازيل)؛ والصفحة ٣٠ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٣٣ (أستراليا).

(٥٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ١٠ (المغرب)؛ والصفحة ١١ (توغو)؛ والصفحة ١٣ (الاتحاد الروسي، أذربيجان)؛ والصفحة ١٩ (البرتغال)؛ والصفحة ٢٢ (باكستان)؛ والصفحة ٢٦ (الهند)؛ الصفحتان ٢٩ و ٣٠ (موزامبيق، بوصفها رئيسة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية)؛ والصفحة ٣٣ (أستراليا).

(٥٥٣) الصفحة ٨ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ١١ (توغو)؛ والصفحة ١٣ (أذربيجان)؛ والصفحة ١٧ (كولومبيا)؛ والصفحة ١٩ (البرتغال)؛ والصفحة ٢٢ (باكستان)؛ والصفحة ٢٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٧ (البرازيل)؛ والصفحة ٣٠ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٣٣ (أستراليا).

(٥٥٤) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ١٣ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٢ (باكستان)؛ والصفحة ٢٥ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٦ (الهند).

(٥٥٥) S/PRST/2012/27.

الجلسات: الحالة في تيمور – ليشتي

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.6720 ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2012/43)		أستراليا، أنغولا[أ]، البرازيل، تيمور – ليشتي (الرئيس)، ماليزيا، نيوزيلندا، اليابان	الممثلة الخاصة للأمين العام لتيمور – ليشتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ونائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.6721 ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2012/43)	مشروع قرار مقدم من ١٢ دولة من الدول الأعضاء[ب] (S/2012/106)	أستراليا، البرازيل، ماليزيا، نيوزيلندا، اليابان		المملكة المتحدة	القرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢) ١٥-٠-٠
S/PV.6859 ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2012/765)		أستراليا، البرازيل، تيمور – ليشتي (وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون)، موزامبيق[ج]، نيوزيلندا، اليابان	الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام لتيمور – ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ونائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
S/PV.6892 ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢			تيمور – ليشتي			S/PRST/2012/27

(أ) تكلم ممثل أنغولا باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

(ب) أستراليا، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، جنوب أفريقيا، غواتيمالا، فرنسا، ماليزيا، المملكة المتحدة، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليابان.

(ج) تكلم ممثل موزامبيق باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

١٩ – الحالة في أفغانستان

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١١ جلسة واتخذ أربعة قرارات تتعلق بالحالة في أفغانستان.

وركز المجلس على النقل التدريجي إلى أفغانستان للمسؤولية عن توفير الأمن في فترة ما بعد انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية (القوة الدولية) المأذون بها من الأمم المتحدة. ونظر في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الإقليمي. وناقش المجلس أيضا عملية المصالحة وحقوق الإنسان والتحضيرات لانتخابات عام ٢٠١٤ ومكافحة الاتجار بالمخدرات.

ومدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة) مرتين لفترتين مدة كل منهما سنة واحدة[٥٥٦]. ومدد أيضا مرّتين، لفترتين مدة كل منهما سنة واحدة، الإذن الممنوح للقوة الدولية للمساعدة الأمنية[٥٥٧]، بموجب الفصل السابع من الميثاق، بما يشمل الإذن للدول الأعضاء المشارِكة فيها باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولايتها.

الأمن والتنمية الاقتصادية

خلال الفترة قيد الاستعراض، نوقش نقل المسؤولية الأمنية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية، وكذلك زيادة إمساك الجهات الأفغانية بزمام الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في كل جلسة عقدت في إطار هذا البند.

وفي إحاطة إلى المجلس في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، أفاد الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس البعثة بأن الوجود العسكري الدولي يعمل تدريجيا على نقل المسؤولية الأمنية الكاملة في أفغانستان إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية وبأن هذا الوجود سينهي

(٥٥٦) انظر القرارين ٢٠٤١ (٢٠١٢) و ٢٠٩٦ (٢٠١٣). لمزيد من المعلومات عن ولاية البعثة، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، ”البعثات السياسية وبعثات بناء السلام“.

(٥٥٧) القراران ٢٠٦٩ (٢٠١٢) و ٢١٢٠ (٢٠١٣)؛ لمزيد من المعلومات عن ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، انظر الجزء الثامن، القسم الثالث، ”عمليات حفظ السلام التي تقودها التنظيمات الإقليمية“.